



ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: <https://lark.uowasit.edu.iq>



*Corresponding author:

Dr. Rafal Hadi Mahdi Al-Qarah Ghuli University of Wasit / College of Arts
Email: edu.iq.@rhadi@uowasit

Dr. Abeer Ne'ma Faraj
University of Wasit / College of Arts
Email:
edu.iq.@AbeerNema@uowasit

Keywords: morphological dispute, Al-Farra' Al-Zajjaj.

Article history:

Received 4May 2025
Accepted 30May 2025
Available online 1 Jul 2025



Morphological Disagreement Between Al-Farra' (d. 207 AH) and Al-Zajjaj (d. 311 AH): A Comparative Morphological Study

Abstract

This study focuses on the morphological disagreement between two prominent figures in Arabic linguistic scholarship: Al-Farra' from the Kufi school and Al-Zajjaj from the Basri school. The issue of scholarly disagreement has existed since the early stages of Arabic linguistic authorship, and the books of classical scholars are replete with such differences, continuing to the present day. While syntactic (grammatical) disagreements have received considerable attention from both early and modern scholars, morphological disagreements have not enjoyed the same level of focus, despite the fact that morphology is a core component of Arabic linguistic studies. The research aims to address the most significant points of disagreement between Al-Farra' and Al-Zajjaj in the field of morphology, highlighting the importance of such debates. It seeks to demonstrate that morphological disagreement is no less important than syntactic disagreement, as morphology reveals the underlying structure of word formation which is an essential element for achieving both sound expression and strong style in meaning and form. The study follows a historical comparative method and draws on key classical and modern sources to support its analysis.

© 2025 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/lark.4496>

ملخص البحث

يدور موضوع البحث في الخلاف الصرفي بين قطبي من أقطاب العربية ، وهما الفراء (207هـ) من المدرسة الكوفية، والزجاج (311هـ) من المدرسة البصرية ، حيث أن موضوع الخلاف وجد منذ أن نشأ علم التأليف ، وكتب المؤلفين تزدهر بهذا النوع من الخلافات منذ القدم حتى عصرنا الحالي ، وعلى الرغم من أن الخلافات النحوية قد حظيت باهتمام كبير من قبل الدارسين القدماء والمحدثين مقارنة بالخلاف الصرفي الذي لم يحظ بذلك الاهتمام الذي حظي بها علم النحو ، مع أن علم الصرف هو أحد شطري العربية وهو علم مهم إلا أنه لم ينل ذلك الاهتمام . لذا هدف البحث إلى تناول أهم المسائل الخلافية بين الفراء والزجاج. أما الغاية لكتابة البحث واختيار موضوع الخلاف الصرفي ؛ فهي لبيان أهمية الخلاف الصرفي و أنه لا يقل أهمية عن الخلاف النحوي ؛ لأن الصرف يقف على سر صياغة الكلمات ، حيث كلما كانت الصياغة صحيحة متينة ، كان الأسلوب قويا في مبناه ومعناه . أما المنهج المتبع في كتابة البحث فهو منهج تاريخي مقارن. فضلا عن اعتماد البحث على أهم المصادر القديمة والحديثة .

كلمات مفتاحية : الخلاف الصرفي ، الفراء ، الزجاج .

المقدمة:-

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على من أرسل بوحدانته بأوضح برهان ، نبي الرحمة الذي أخرج الناس من الظلمات إلى النور بنور الفرقان ، وعلى أهل نبيه الاطهار مصابيح الدجى ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين

أما بعد ...

فإن موضوع الخلاف الصرفي ، يعد من أجل وأهم الموضوعات الجديرة بالبحث والعناية، والإحاطة، والتناول، والدراسة، ولاسيما إذ كان بين عالَمين جليلين من أشهر علماء القرنين الثاني والرابع الهجري برزا في علوم شتى كاللغة والنحو والصرف والقراءات والحديث، فأوتيا من كل العلوم حظاً وفيراً ، وهما الفراء والزجاج.

، وقد تشكّلت الدراسة من مبحثين ، ومقدمة ، وتمهيد ، وخاتمة، وخلاصة باللغتين العربية والانجليزية ، مستعينة بأهم المصادر القديمة والحديثة .

أما التمهيد فقد تناولت فيه : التعريف الموجز بالفراء والزجاج . وتناولت في المبحث الأول الخلاف الصرفي في العربية مفهومه وتاريخه وأسبابه .

أما المبحث الثاني : فاتجهتُ فيه لدراسة الخلاف الصرّفي بين الفراء والزجاج ، حيث سلطنا الضوء على أبرز المسائل الخلافية الصرفية بينهما . وخُتمت هذه الدراسة بأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة .

التمهيد:- تعريف موجز بالفراء (207هـ)و الزجاج (311هـ)

أثرنا الإيجاز في ترجمة حياة الفراء و الزجاج ، ما لم تدع الضرورة إلى ذلك ؛ لأنّ كتب التراجم تحدّثوا عنهما كثيراً ، فلا تكاد تراجمهم تخلو من حديثهم عن الفراء والزجاج ، فضلاً عن الدراسات اللغوية الكثيرة التي تناولت الفراء و الزجاج محوراً في دراستهم ، وفصلوا القول في حياتهما ، لذا أثرنا أن نتناول حياتهما باختصارٍ موجزٍ .

أولاً :- التعريف بالفراء

تكاد تجمع المصادر التي ترجمت حياة الفراء أنّه أبو زكريا يحيى بن عبد الله بن منظور الأسلمي الدليمي الكوفي مولى بني أسد ، وهو من أصل فارسيّ، والمعروف بالفراء . ينظر: (السيوطي ، 1979 ، 2/ 333) ، وقيل أنّه لُقّب بالفراء ؛ لأنّه كان يفرى الكلام . يُنظر (ابن خلكان ، (د.ت) ، 6/ 181)، أما الدكتور أحمد مكّي الأنصاريّ فإنّه يُرجّح أنّ لقب الفراء قد انحدر إليه من جدّه الأول . يُنظر (الأنصاريّ، 1964 ، 34) .

أما أهم شيوخه وأشهرهم فهو علي بن حمزة الكسائي (189هـ)، وأبو جعفر الرواسي (206هـ)، واخذ عن بعض الأعراب ، منهم أبو الجراح وأبو ثروان العكلي. يُنظر: (السيوطي، 1979 ، 2/ 333) .

أما مصنفاته فهي كثيرة حتى قيل إنّ مقدار كتب الفراء ثلاث آلاف ورقة. ينظر (ابن خلكان ، (د.ت) ، 6/ 181) ، ولم يصلنا منها شيئاً سوى أربع كتب ، والباقي لم نعرف عنها سوى أسمائها ، أو نصوصاً منها ، نقلتها لنا كتب المعاجم والتراجم .

أما وفاته فقيل إنّهُ توفي في طريق رجوعه من مكة وقد بلغ ثلاثاً وستين عام وفي عام (207هـ) ، ينظر: (السيوطي/ 1979 ، 2) و (الروميّ، 1993 ، 6/ 2814).

ثانياً التعريف بالزجاج

هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهّل ، لُقّب بالزجاج بفتح الزاي والجيم وتشديهما نسبة لعمله بخراطة الزجاج في أول حياته. ينظر (الزبيدي ، 1401هـ ، 111) .

عاش الزجاج في القرن الثالث الهجري ، وهو زمن نُضج فيه العلم نضوجاً كبيراً ، زمن المناظرات التي دارت بين البصريين والكوفيين ، وقد صارت زعامة المدرسة البصرية بيده بعد وفاة شيخه المبرد. ينظر(الرومي ، 1993 ، 1/ 159) .

أما أهم شيوخه فهما المبرد (285هـ)، وثعلب (291هـ)، فقد تلقى الزجاج علمه منهما ، ينظر(ابن خلكان ، (د.ت)، 49/1) .

وله مصنفات كثيرة؛ أهمها كتاب المعاني في القرآن، وكتاب الفرق بين المؤنث والمذكر، وكتاب فعلت وأفعلت، والرّد على ثعلب في الفصيح، وغيرها من المصنفات. ينظر (الأنباري، 1985، 183).
أمّا وفاته فقد قيل إنّه توفاه الله يوم الجمعة تاسع عشر من جماد الآخرة سنة عشرة وثلاثمائة، وقيل إحدى عشرة وثلاثمائة. ينظر (الذهبي، 1985، 360/14).

المبحث الأول

الخلاف الصرّفي في العربيّة مفهومه و تاريخه وأسبابه

مفهوم الخلاف لغةً: أن الاختلاف هو مصدر الفعل الخماسي (أختلف)، ويعني الاختلاف عدم الاتفاق، قال ابن فارس في مقاييسه: "الخاء واللام والفاء أصول ثلاثة: أَحَدُهَا أَنْ يَجِيءَ شَيْءٌ بَعْدَ شَيْءٍ يَقُومُ مَقَامَهُ، والثاني خلاف قدام، والثالث التغيير. فالأول الخلف. والخلف: مَا جَاءَ بَعْدُ. ويقولون: هُوَ خَلَفَ صِدْقٍ مِنْ أَبِيهِ. وَخَلَفَ سَوْءٌ مِنْ أَبِيهِ. مقامه، وأمّا قولهم: اختلف الناس في كذا، والناس خلفه أي مختلفون، فَمِنْ الباب الأول؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يُنَجِّي قَوْلَ صَاحِبِهِ، وَيَقِيمُ نَفْسَهُ مَقَامَ الَّذِي نَحَاهُ." (ابن فارس، 1979، 2/213-2210).

قال الراغب الاصفهاني في مفرداته: "الاختلاف والمخالفة أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله وقوله، والخلاف أعم من الضد؛ لِأَنَّ كُلَّ ضِدِّينَ مُخْتَلِفَانِ، وَلَيْسَ كُلُّ مُخْتَلِفِينَ ضِدِّينَ، ولما كان الاختلاف بين الناس في القول، قد يقتضي التنازع استعير ذلك للمنازعة والمجادلة" (الاصفهاني، د.ت)، (207/1).

مفهوم الخلاف اصطلاحاً: قال الفيومي (770هـ): "وتخالف القوم واختلفوا اذهب ذهب كل واحد إلى خلاف، ما ذهب إليه الآخر، وهو ضد الاتفاق" (الفيومي، د.ت)، (179).

أمّا الجرجاني (816هـ) فقد عرّفه بقوله: "الخلاف منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو إبطال باطل" (الجرجاني، 2004، 89). كما قيل أن الاختلاف هو أن يكون الطريق مختلفاً والمقصود واحد (الكفوي، 1998، 61).

وقال أبو الوفاء البغدادي في حدّ الخلاف: "الذهاب إلى أحد النقيضين، من كلّ واحد من الخصمين" (البغدادي، د.ت)، (241).

فمن خلال المفهومين اللغوي والاصطلاحي، نجد أن الاختلاف في المفهومين لم يخرجاً كثيراً عن بعض، فالاختلاف هو أن يكون الطريق مختلفاً والمقصود هو واحد.

مفهوم الصرف لغةً: جاء الصرف في معاجم اللغة بمعنى التغير، قال ابن فارس: "(صَرَفَ) الصاد والراء والفاء معظم بابه يدلُّ على رجوع الشيء مِنْ ذَلِكَ صَرَفْتُ الْقَوْمَ صَرْفًا وَأَنْصَرَفُوا، إِذَا رَجَعْتَهُمْ فَرَجَعُوا. والصرف في القرآن: التوبة؛ لأنه يرجع به" (ابن فارس، 1979، 3/ 342).

مفهوم الصرف اصطلاحاً: قال ابن جني في تعريف الصرف: "علمٌ تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به" (ابن جني، 1954، 1/ 2-3). وعرفه الجرجاني بقوله: "هو أن تُصَرَّف الكلمة المفردة، فتتولد منها الفاظ مختلفة ومعاني متفاوتة" (الجرجاني، 1987، 26).

وعرفه الرمالي بأنه: "علمٌ بأصول تُعرف به أحوال أبنية الكلم، التي ليست بإعراب، إنه العلم الذي يهدي إلى معرفة الأوضاع التي تأتي عليها الأبنية معرفة أنفسها الثابتة، وما يطرأ عليها من تغيير في ذواتها" (الرمالي، د.ت، 9).

ويتضح من مفهوم التعريفات السابقة للصرف بأنه يهتم ببنية اللفظة حال أفرادها، وما يطرأ عليها من تغيير، سواء كان هذا التغير بزيادة حرف أو نقصانه.

تاريخ الخلاف الصرفي وأسبابه:-

إنَّ مسألة الخلاف اللغوي في العربية، هي مسألة قديمة، وليست بحديثة، وأنَّ الخلاف اللغوي لم يقتصر على أصحاب مدرستي البصرة والكوفة، بل كان الخلاف موجوداً بين أصحاب المدرسة الواحدة نفسها، وعند البحث والتقصي في تاريخ الخلاف اللغوي ونشأته الأولى لوجدنا جذور الخلاف بين البصريين الأوائل، أي قبل قيام المدرسة الكوفية بحقبة زمنية قاربت المئة عام. يُنظر (سَاطَم: 2021، 16—18)، فالخلاف لم يقتصر بين المدرستين بل كان بين أصحاب المدرسة الواحدة فهذا سيبويه مثلاً كثيراً ما يُخالف شيوخه، ومنهم يونس والخليل، بقوله: (زعم يونس، وزعم الخليل)، ولم يقتصر الخلاف على رجال المدرسة البصرية فقط بل حتى في المدرسة الكوفية ومنها مثلاً المسائل الخلافية بين الكسائي والفرّاء وتعلّب.

إنَّ النظر في مسائل الخلاف الأولى في كتب اللغويين الأوائل يكشف لنا عن تنوع الخلاف اللغوي، حيث لم يقتصر الخلاف على المسائل النحوية فحسب بل شمل جميع علوم العربية من نحو وصرفٍ وصوتٍ ودلالة؛ لأنَّ علوم العربية آنذاك لم تبوب، ولم يخصص لكلِّ علم مؤلف خاص به، بل كانت علوم العربية تدرس وتجمع في كتاب واحد، فالصرف لم يكن في بداية دراسة علوم اللغة العربية علماً قائماً بنفسه، فكانت مسأله تأتي مع مسائل النحو وأبوابه. (الحديثي، 2003، 9).

ومن الكتب المهمة التي وصلت إلينا في مسائل الخلاف وأهمها: كتاب الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي بركات الأنباري (577هـ)، حيث ضمَّ إحدى وعشرين ومئة مسألة في

الخلاف ، ومن كتب الخلاف ايضاً التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري(616هـ) . ولم يقتصر الخلاف بكتب الخلاف فحسب ، بل أنّ أغلب كتب النحو والصرف و التفاسير و المعجمات ضمّت مسائل خلافية كثيرة .

أمّا الوقوف على أسباب الخلاف فهي ليست بالأمر الجديد فقد تناولها الباحثون بالجمع والدراسة العميقة ، فوصلوا إلى أسباب عدّة سواء كانت هذه الأسباب بيّن المدرستين البصرية والكوفية ، أم بيّن رجال المذهب الواحد ، ومن أهم هذه الأسباب :

1— مصدر المادة اللغوية : وهي من أهم أسباب الخلاف ، فقد كانت المادة اللغوية التي يعتمد عليها اللغويون في ضبط اللغة ووضع أحكامها سبباً واضحاً من أسباب الخلاف اللغوي .

2— المنهج العلمي : وهو من الاسباب المهمة والاساسية في نشوء الخلاف وهو اختلافهم في المنهج المتبع في جمع المادة العلمية، إذ أعتمد البصريون على الأفصح من الالفاظ ، وأخذوا من القبائل المعروفة بعراقتها في العربية ، في حين أعتمد الكوفيون على المسموع ولم يبالغوا في التنقيب. ينظر (محمد ، 1983 ، 25—26) و (بحث ،داوود، العدد54 ج 2، 250) .

3— التنافس: حاول رجال المدرستين البصرية والكوفية في إظهار مقدرتهم العلمية كل أمام خصمه ؛ لأجل كسب جاه علمي أو لغرض المال في بعض الأحيان ، وكانت مناظراتهم في مجالس العلماء أو في حلقات الدرس ، أثر بيّن في شدّة هذا التنافس اذي أدى إلى ظهور آراء مختلفة ، كلّ رأي يعبر عن وجهة نظر قائله .(يُنظر : (سّطام ، 2021 ، 21).

4— الأصول التي دار عليها الخلاف اللغوي (السّماع والقياس) : يعد السماع والقياس من أهم وابرز ملامح الخلاف ؛ لاختلاف انصار المذهبين في أطلّة السماع والقياس ، فمثلا المذهب البصري معروف بعدم الالتفات لكلّ مسموع ، على خلاف المذهب الكوفي فسّماعهم أكثر من غير الفصحاء . (يُنظر : النحاس ، 1988 ، 60 / 3).

5— الحياة العامة : أن طبيعة الحياة الاجتماعية والثقافية في البصرة والكوفة أدى إلى التعصب والفرقة والتنافس و بالتالي الاختلاف بين علمائها على اختلاف طبقاتهم ، فالبصرة كيانها الثقافي قائم على الفلسفة والمنطق ، والكوفة قائم على القراءة والحديث والفقه ، وهذا وحده كافٍ لوقوع الخلاف بين رجال المدرستين. يُنظر (سّطام : 2021 ، 16).

تلك كانت أهم أسباب الخلاف اللغوي كما تناولها المحدثون في مؤلفاتهم والتي كُثرت جهودهم في مسائل الخلاف .

المبحث الثاني

الخلاف الصرفي بين الفراء والزجاج

أهتم اللغويون بمسائل الخلاف بين المدارس النحوية من جهة ، وبين اللغويين من جهة أخرى ، ولا سيما الخلافات النحوية ، فقد حظيت باهتمام كبير من قبل الدارسين حتى عصرنا الحالي ، أما الخلاف الصرفي فلم يحظَ بذلك الاهتمام كما حظي بها علم النحو ، و على الرغم من أنه يُعنى بدراسة مفردات تلك الأساليب لمعرفة البنية السليمة من السقيمة ، حيث كلما كانت هذه المفردات صحيحة متينة كان الأسلوب قويًا في مبناه ومعناه ، فضلاً عن أهمية علم الصرف ، فهو لا يقل أهمية عن علم النحو ، كما أن الصرف هو الوجه الثاني

للغربية كان ملازمًا لعلم النحو منذ نشأته ؛ لأنه يقف على سر صياغة الكلمات . (عزيز، 2011، 45)

ومن كتب الخلاف المهمة كتاب الأنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (577هـ) ، فقد ضم هذا الكتاب إحدى وعشرين ومئة مسألة خلافية ، لم تزد عدد المسائل الصرفية فيها على العشرين مسألة ، وقد علل الدكتور كاطع جار الله سطم قلّة تناولهم الخلاف الصرفي بقوله: "... غافلين عن الخلاف الصرفي أما لصعوبة الخوض فيه أو لظنهم أنه فرع من الخلاف النحوي متم له على الرغم من غزارة مادته وتشعبها أيما تشعب . " (سطم ، 2021، 22) .

وفي هذا المبحث سنتناول الخلاف الصرفي بين الفراء (207هـ) و الزجاج (311هـ) وسنسلط الضوء على أبرز المسائل الخلافية الصرفية بينهما ، ومنها :

جمع رهان :

رهان وهو جمع للمصدر رهن بفتح الراء ، وسكون الهاء ، وفي الحقيقة أن هذه المسألة أي جمع المصدر محط خلاف بين اللغويين العرب في تفسير الدلالة الصرفي في قوله تعالى : " فَرَهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ " ، "البقرة : 283" ، قال الفراء : " وقرأ مجاهد (فرهن) على جمع الرهان كما قال : (كلوا من ثمره) لجمع الثمار " (الفراء ، 1980 ، 188/1) ويتضح من قول الفراء إنه يرى أن رهن هي جمع رهان ، ورهان جمه رهن ، بدليل استشاده بقراءة ابن مجاهد ، وكذلك قياسه على جمع ثمر .

أما الزجاج فهو كان مخالف لما جاء به الفراء ولمن تبعه من اللغويين ، فهو يعترض على جمع رهن ورهان بقوله : " قرأ الناس " فرهن مقبوضة " و " فرهان مقبوضة " ، فأما " رهن " فهي قراءة أبي عمرو ، وذكر فيه غير واحد أنها قرئت : (فرهن) ليفصل بين الرهان في الخيل وبين جمع رهن في غيرها ، ورهن ورهان أكثر في اللغة . قال الفراء (رهن) جمع رهان ، وقال غيره : رهن ورهن (مثل سقّف وسقّف . وفعل وفعل قليل إلا إنه صحيح . قد جاء ؛ فأما في الصفة فكثير ، يقال : فرس وُرد ، وخيل وُرد . والقراءة على (رهن

(أعجب إليّ؛ لأتّها موافقة للمصحف، وما وافق المصحف وصح معناه وقرأت به القراء فهو المختار. ورهان جَيِّد بالغ". (الزجاج، 1988، 366/1-367).

ولو عدنا إلى كتب التفاسير، وكلام اللغويين في هذه المسألة نجد أنّ الفراء لم يكن وحده الذي ذهب إلى أنّ (رُهن) هي جمع الجمع، فهذا أبو عبيدة (210هـ) يقول: "كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ"، (الأنعام: 141) جميع ثمرة، ومن قرأها: (من ثمره) فضمّها، فإنه يجعلها جميع ثمر. " (أبو عبيدة، 1988، 207 / 1)، أتبعه الأخفش (215هـ) بقوله: "وقد تكون (رُهن) جماعة للرّهان، كأنّه جمع الجماعة، ورهان أمثل من هذا الاضطراب، وقد قالوا (سَهْم خشن) في سهام خشنه؛ خفيفة" (الأخفش: 1990، 206 / 1).

ومما يثير دهشتي في هذه المسألة أنّ الزجاج لم يذكر أبا عبيدة ولا الأخفش في هذه المسألة بل أكتفى بذكر الفراء على الرغم من أنّ الفراء قد سبقه في هذا الرأي كلا من أبو عبيدة والأخفش، ومن الجدير بالذكر أنّ الفراء قد أستعمل القياس في جمع رهان فقد قاسها على قراءة (من ثمره) بضم الثاء والميم، وهو قياس غير مطّرد عند سيبويه، فجمع الجمع غير مطّرد عند سيبويه، بقوله: "وأعلم أنّه ليس كلُّ جمعٍ يُجمع، كما أنّه لي كلُّ مصدر يجمع....، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر، كأنّهم لا يجمعون كل اسم لا يقع على الجميع" (سيبويه، 1992، 619/3).

(وزن أشياء)
وردت لفظة أشياء ممنوعة من الصرف في قوله تعالى "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلَ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ خَلِيمٌ"، (المائدة: 101).

إنّ مسألة وزن أشياء محطّ اختلاف بين اللغويين القدماء، في علّة منعها من الصرف من ناحية، وفي وزنها من ناحية أخرى، ولا سيما بين رجال المدرستين البصرية والكوفيّة، فمنهم من ذهب إلى أنّ وزنها (أفعاء) ، ومنهم من يرى أنّ وزنها (أفعال)، وذهب فريق آخر أنّها (لفعاء).

فهذا الفراء علل منعها من الصرف بقوله: " (أشياء) في موضع خفض لا تُجرى، وقد قال فيها بعض النحويين: إنّما كثرت في الكلام وهي (أفعال) فأشبهت فعلاء فلم تُصرف كما لم تُصرف حمراء، وجمعها أشاوى- كما جمعوا عذراء عذاري، وصحراء صحاري — وأشياوات كما قيل: حمراوات. ولو كانت على التوهم لكان أملك الوجهين بها أن تُجرى لأنّ الحرف إذا كثّر به الكلام خفّ كما كثرت التسمية بيزيد فأجروه وفيه ياء زائدة تمنع من الإجراء. ولكننا نرى أنّ أشياء جمعيت على أفعلاء كما جمع لئِن وألّيناء، فحذف من وسط أشياء همزة، كان ينبغي لها أن تكون (أشيئاء) فحذفت الهمزة لكثرتها. وقد قالت العرب: هذا من أبناوات سعد، وأعيذك بأسماء الله، وواحدها أسماء وأبناء تجري، فلو منعّت أشياء الجزى لجمعهم إياها أشياوات لم أجر أسماء ولا أبناء لانهما جُمعَتَا أسماء وأبناوات" (الفراء، 1980، 321/1).

يتضح من قول الفراء أنَّ أشياء هي جمع لشيء وأصل شيء ————— أشيَاء ، وأنَّ وزن أشياء أفْعلاء .

أما الزَّجاج فقد فصلَّ القول في مسألة (أشياء) ووزنها ، ونقل أغلب آراء اللغويين في أصل أشياء ووزنها ، وقد خطأ بعضهم ومنهم الفراء ، بقوله : " و (أشياء) في موضع جر إلا أنَّها فتحت لأنَّها لا تنصرف. وقال الكسائي أشبه آخرها آخرَ حمراءَ ، ووزَّنها عنده (أفعال) ، وكثَّر استِعمَالُهُمْ فلم تُصَرَف. وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أنَّ قول الكسائي خطأ في هذا ، وألزموه ألا يصرف أبناءً وأسماءً. وقال الأخفش - سعيد بن مسعدة - والفراء: أصلها أفْعلاء كما تقول هَيْنَ وأهوناءَ إلاَّ إنَّه كان الأصلُ أشيَاء على وزنٍ " أشيعاع ، فاجْتَمَعَتْ هَمْزَتَانِ بينهما ألف ، فحذفت الهمزة الأولى. وهذا غلط أيضاً؛ لأنَّ شيئاً فَعْلٌ ، وفَعْل لا يجمع على أفْعلا " فأما هَيْنَ. فأصله أهَيْنُ ، فجمع على أفْعلاء ، كما يجمع فعيل على أفْعلاء مثل نصيب وأنصباء. وقال الخليل: أشياء اسم للجميع كان أصله فعلاء - شيئاء ، فاستثقلت الهمزتان فقلبت الأولى إلى أول الكلمة فجعلت لفْعاء كما قالوا أنوق فقلبوا أَيْنق ، كما قلبوا قووس فقالوا قَسِي. ويُصَدِّق قول الخليل جمعهم أشياء على أشاوى ، وأشاياء وقول الخليل هو مذهب سيبويه... " (الزجاج، 1988، 212/2- 213) .

نجد أنَّ الزَّجاج قد غلط كلَّ من الكسائي والفراء والأخفش فيما ذهبوا إليه ، في مقابل دعمه مذهب البصري وهو احتجَّاه بقول الخليل وسيبويه، إذ يرى سيبويه أنَّ أصل أشياء ————— شيئاء بقوله: " وكان أصل أشياء شيئاء ، فكرها منها مع الهمزة مثل ما كُرِه من الواو . وكذلك أشاوى أصلها (أشاياء) كأنَّك جمعت عليها إشاوة ، وكأنَّ أصل إشاوة شيئاء ، ولكنَّهم قلبوا (الهمزة قبل الشين) ، أبدلوا مكان الياء الواو... " (سيبويه ، 1992، 380/4 - 381).

ومن الجدير بالذكر أنَّ البصريين قد أنفقوا أجماً على مذهب الخليل وسيبويه باستثناء الأخفش والزيادي ، فقد خالفا المذهب البصري ، فالأخفش يرى أشياء جُمع مفرد ، وليس بمخفف من (شيء) ، وأنَّ وزن أشياء عنده

(أفعاء) ، والأصل أفْعلاء (الانباري، 2009، 312/2) ، وأنَّ الكوفيين قد اختلفوا في تحديد وزن (أشياء) فهذا الكسائي يرى أنَّ وزنها (أفعال) ، والفراء عنده (أفعلاء) إلا أنَّ ما ذهب إليه الفراء موضع رفض عند اللغويين سواء أكان أصحاب المدرسة البصرية أو الكوفية؛ والسبب في ذلك كان تعليله على غير القياس، في حين أنَّ أغلب اللغويين يَرَّجون مذهب الخليل ، إذ ليس فيه أكثر من القلب ، والقلب كثير في كلامهم .

إبدال تاء الافتعال دالاً

إنَّ تاء الافتعال حرف غير أصلي ، وإنما يُزاد في الكلمة لمعنى معين ، وأنَّ هذه التاء قد تتأثر بحروف الكلمة فتتقلب إلى حرف آخر كالطاء أو الدال ، فإذا زدنا هذه التاء على الفعل: صبر، قلنا: اصطبر، وعلى

الفعل: ذكر، اذكر أو اذكرك أو اذكر. في كل هذه الحالات، يُحسن أن نزنها في الميزان حسب أصلها أي تاء وليس طاءً أو دالاً، وإذا كانت فاء الكلمة دالاً، أو ذالاً، ووقعت بعدها تاء الافتعال فإنها تُقلب دالاً، وذلك مثل: دخر: إذا أردنا أن نزيده تاء قلنا: ادتخر، ثم تقلب التاء دالاً وتدغم في الأولى لتصير: ادتخر.

وهذه المسألة هي من المسائل الخلافية بين الفراء والزجاج، في قوله تعالى: "وَأَنْبِئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخُرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ" ،" ،"ال عمران : 49". يرى الفراء أن العرب لما وجدوا التاء ساكنة ، واستقبلتها الذال أدغموا التاء في الذال فصارت ذالاً ، ولكنهم كرهوا أن يغلب الذال فلا يُعرف الافتعال من ذلك ، فنظروا إلى حرف يكون عدلاً بينهما في المقاربة، فجعلوه مكان الذال ومكان التاء ، وقوله (وما تَدْخُرُونَ) هي تفتعلون من دخرت ، وثُقرأ وما تَدْخُرُونَ ، خفيفة على تفتعلون ، وبعض العرب يقول : تَدْخُرُونَ، فيجعل الدال والذال يتعقبان في تفتعلون من دُخرت ، وظلمت ، تقول : مظلم ، ومظلم ، ومُذكر ومُدكر ، وأما الذين غلبوا الذال فأدغموا القياس ، ولم يلتفتوا إلى أنه حرف واحد ، فأدغموا تاء الافتعال عند الذال والتاء والطاء" (الفراء، 200، 1/ 215—216) . يتضح من قول الفراء أنه يرى أن التاء دخلت في الذال وهو خلاف القياس في الإدغام ، إذ القياس كما هو معروف إدغام الأول في الثاني ، أي ادغام الذال في التاء ، وليس العكس كما ذهب إليه الفراء .

أما الزجاج فهو يرى أن الإدغام إنما يحدث بإدغام الحرف الأول مع الثاني ، وليس العكس، وهو الصحيح عنده وليس كما ذهب إليه الفراء ، بقوله: "وإنما قيل "تَدْخُرُونَ" وأصله تَدْخُرُونَ: أي يفتعلون من الدُخر؛ لأنّ الذال حرف مجهور لا يمكن النفس أن يجري معه لشدة اعتماده في مكانه ، والتاء مهموسة ، فأبدل من مخرج التاء حرف مجهور يشبهه الذال في جهرها وهو الدال . فصار تَدْخُرُونَ . ثم أدغمت الذال في الدال ، وهذا أصل الإدغام ، تُدغم الأول في الثاني ، وتَدْخُرُونَ جائز — فأمّا ما قال في الملبس فليس تذخرون ملبساً بشيء" (الزجاج ، 1988، 1/ 414) ، فمن خلال نصي الفراء والزجاج نجد أن اتفاقاً على أن (تَدْخُرُونَ من الذخر. ولكن الخلاف بينهما في إدغام التاء مع الذال الذي ذهب إليه الفراء وهو مذهب ضعيف مخالفاً للقياس ، في حين أن مذهب الزجاج ، هو مذهب البصريين وهو الأصوب .

وزن التوراة

اتفق اللغويون العرب القدماء على أن التوراة مشتقة من الوري الذي يقال منه: وري الزند يري ورياً ، إذا فُدِحَ وخرجت ناره ، فكان التوراة ضياء من الضلال . (العكبري، 1347هـ، 123/1)، لكنهم اختلفوا في وزن التوراة ، ففي وزنها ثلاثة أقوال ، فمنهم من يرى أن أصل التوراة من التورية ووزنها تفعلة بفتح التاء وهذا مذهب الكوفيين، إذ يروون أن (توراة) مصدر من باب التفعيل وأصلها (تورية) من (الورى) بوزن تفعلة أي حدث في الكلمة قلب ، وأصل تورية (توري) على وزن

(تفعيل)، (الأصفهاني، د.ت)، (98/1)، و وهذا ما ذهب إليه الفراء، إذ يرى الفراء أن أصل (التوراة) (تورية) ، ووزنها (تَفْعَلَة) كتوصية ، ثم أبدلت كسرة العين فتحة ، والياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ويجوز أن تكون (تَفْعَلَة) فيكون أصلها تَوْرِيَة، فينقل من الكسر إلى الفتح ، كما قالوا في (ناصية) ، و (جارية) ، (ناصاة) ، و (جارة)، ويجوز إمالتها ؛ لأن أصل ألفها ياء . (الأنباري 2004، 168/1)، (أبو حيان، 1993، 387/2)، (ابن منظور، 1955، 389/15) . وبهذا يكون للفراء قولين في وزن التوراة وأصلها ، فتارة يرى وزنها (تَفْعَلَة) بفتح العين ، وأخرى وزنها (تَفْعَلَة) بكسر العين .

أما القول الثالث فكان لأصحاب المدرسة البصرية فهم يرون أن التوراة مصدر على زنة (فَوَعْلَة) من الفعل (وورى) بوزن (فوعل) ، فالياء بدل من الواو ، وإنما قلبت الواو المفتوحة تاءً ؛ لتقل اجتماع واوين (القيسي، 149/1984، 1)، (أبو حيان الاندلسي، 1، 387/1993)، قال الخليل : "أصلها (فَوَعْلَة) ، فالأصل : وُورِيَة ، قُلبت الواو الأولى تاءً، كما قلبت في تُولَج ، والأصل : وولج؛ (فَوَعْل) من وَلَجَت، وقلب الياء ألفاً لتحركتها ، وانفتاح ما قبلها، وبناء فَوَعْلَة أكثر من تَفْعَلَة" (القرطبي ، 2006 ، 11 / 5).

قال المبرد في أصل التوراة ووزنها : "...قال ما تقول يا محمد ؟ ، قلت : ليس في كلام العرب تَفْعَلَة إلا قليل نحو تَنَفَّلَة. قال فما هي عندك ؟ قلت : فَوَعْلَة ، وأصله وُورِيَة ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت ووراة، ثم قلبت الواو الأولى تاء ، كما قالوا في تراث وأصلها وارث، والتوراة مأخوذة من وري الزناد" (الزجاجي، د.ت)، (95) .

أما الزجاج فقد وقف عن كلمة التوراة وفصل القول في وزنها ، كما تطرق للخلاف الواقع بين أصحاب المدرستين البصرية والكوفية والخلاف في وزن التوراة بقوله : " وقد اختلف النحويون في (تَوْرَة) فَقَالَ الكوفيون: (توراة) يصلح أن يكون (تَفْعَلَة) مِن وَرَيْثُ بَك زَنَادِي، فالأصل عندهم تَوْرِيَة إلا أن الياء قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. (وتَفْعَلَة) لا تكاد توجد في الكلام، إنما قالوا في تَنَفَّلَة ، تَنَفَّلَة. وقال بعضهم يصلح أن يكون تَفْعَلَة مثل تَوَصِيَة ولكن قلبت من تَفْعَلَة إلى تَفْعَلَة ، وكأنه يُجيز تَوَصِيَة تَوَصَاة ، وهذا رديء ولم يثبت في توفية وفاة " (الزجاج ، 1، 374 / 1988 — 375)، فالزجاج نجده قد أعترض على مذهب الكوفيين في وزن توراة على (تَفْعَلَة) ، كما اعترض على الفراء وأن لم يُصرح باسمه ، فعدَّ من قال أن وزن التوراة على تَفْعَلَة بكسر العين (وهو قول الفراء) بالقول الرديء، وغير المسموع ، فالزجاج يجد أن وزن التوراة (فَوَعْلَة)، وهذا اختياره كما هو مذهب الخليل وسيبويه وأغلب البصريين (أبو حيان الأندلسي ، 1993 ، 386/2-387)، بدليل قوله : "قال البصريون: أصلها فَوَعْلَة وفَوَعْلَة كثير في الكلام مثل الحَوَقْلَة، ودَوَخْلَة . وكل ما قلت فيه فَوَعْلَة فمصدره فَوَعْلَة ، فأصلها عندهم (وُورِيَة) ، ولكن الواو قلبت تاء كما في (تُولَج)، وإنما هو

(فَوْعَل)، كما قلبت في تراث لا. الياء الأخيرة ، قلبت أَيْضَل لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، بإجماع" (الزجاج، 1988، 1/ 375) .

والأصوب في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الزجاج في أن التوراة على (فَوْعَلَة)؛ لكثرة هذا الوزن في العربية ، وندرة (تَفْعَلَة) و(تَفْعَلَة) وقلتها في العربية ، فضلا عن كثرة زيادة الواو ثانية في الاسماء ، وقلّة زيادة التاء أولاً فيها . كذلك الانتقال من (تَفْعَلَة) بالكسر إلى (تَفْعَلَة) بالفتح فيه تكلف واضحاً ، وهو قليل جداً ونادر في العربية .

إدغام اليائين

من المسائل الخلافية بين الفراء والزجاج هو اختلافهما في إدغام الياء مع الياء عند الرفع والنصب والجرم ، فالفراء أجاز ذلك ، بقوله: " وقد اجتمعت العرب على إدغام (التحيّة) و(التحيات) بحركة الياء الأخيرة فيها كما استحَبوا إدغام (عَيَّ وَحَيَّ) بالحركة اللازمة فيها. وقد يستقيم أن تدغم الياء والياء في يَحْيَا وَيَعْيَا وهو أقل من الإدغام في حَيَّ ؛ لأنَّ يحيا يسكن ياؤها إذا كانت في موضع رفع، فالحركة فيها ليست لازمة. وجواز ذلك أنك إذا نصبتها كقول الله تبارك وتعالى: "أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى" ، استقام إدغامها هاهنا ثم نوّلف الكلام، فيكون في رفعه وجرمه بالإدغام فتقول (هو يَحْيَى وَيُمِيتُ) أنشدني بعضهم:

وكأنَّها بَيْنَ النساءِ سَبِيكَةٌ
تَمْشِي بِسَدَّةٍ بَيْنَهَا فَتَعِي
وكذلك (يَحْيَانُ وَيَحْيُونَ) ، (الفراء ، 1980 ، 1/ 412) .

أمّا الزجاج فقد خالف كلام الفراء ، وعدّه مخالفةً للبصريين جميعاً ، وأن لم يصرّح باسم الفراء ، ولم يجز الزجاج أن يحمل كلام الله على البيت الشعري الذي أستشهد به الفراء ، بقوله: " جعل الله عزّ وجل القاصدَ للحق بمنزلة الحيّ، وجعل الضالّ بمنزلة الهالك، ويجوز حَيَّ بِيَاءَيْن، وَحَيَّ بِيَاءٍ مُشَدَّدَةٍ مُدْغَمَةٍ، وقد قرئ بهما جميعاً. فأما الخليل وسيبويه فيجيزان الإدغام والإظهار إذا كانت الحركة في الثاني لازمةً، فأما من أدغم فلاجتماع حرفين من جنس واحد. وأما من أظهر فلأنّ الحرف الثاني ينتقل عن لفظ الياء، تقول حَيَّ يَحْيَا، والمحيا والممات. فعلى هذا يجوزُ الإظهار. فأما قوله عزّ وجلّ: "هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ"، وقوله: "أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى". فلا يجوز فيه عند جميع البصريين إلا يُحْيِي بِيَاءَيْنِ ظَاهِرَتَيْنِ، وأجاز بعضهم يُحْيِي بِيَاءٍ واحدةً مُشَدَّدَةٍ مُدْغَمَةٍ . وذكر أن بعضهم أنشد: وكأنَّها بَيْنَ النساءِ سَبِيكَةٌ تَمْشِي بِسَدَّةٍ بَيْنَهَا فَتَعِي

ولو كان هذا المنشد المستشهد أعلمنا من هذا الشاعر، ومن أي القبائل هو وهل هو ممّن يُؤخذ بشعره أم لا ما كان يضره ذلك. وليس ينبغي أن يُحمل كتاب الله على " أنشدني بعضهم " ولا على بيت شاذ لو عرف قائله وكان ممّن يُؤخذ بقوله لم يجز. وهذا عندنا لا يجوز في كلام ولا شِعْر؛ لأنّ الحرف الثاني إذا كان يسكن من

غير المعتل نحو: " لم يَوَدَّ " فالاختيار إظهار التضعيف، فكيف إذا كان من المعتل". (الزّجاج ، 1988 ، 2 / 418 — 419).

يتضح لنا من كلام الفراء أنه أجاز ادغام الياء مع الياء على قلة ، وهذا اعتراف منه بشذوذها على الرغم من استشهاده بالبيت الشعري ، فهو شاذ ، ولا يُقاس عليه، و لا يعرف قائله ، قال ابن جني في محتسبه: " ولم يأت هذا الفعل إلا في بيت شاذ ، أنشده الفراء ، وهو قول الشاعر : **وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيّتها فتعي** " (ابن جني ، 1994 ، 269/2).

ولم يقتصر الأمر على الزّجاج في مخالفته للفراء ، فهذا ابن عصفور (669هـ) يرى عدم جواز القياس على البيت الذي استشهد به الفراء ، لشذوذه، بقوله: " وشذ من ذلك الفعل (استحى)، وكان القياس (استحيا)، لكن شذوا فيه، فأجروه مجرى: استبان، فنقلوا حركة الياء التي هي عين إلى الساكن قبلها، وقلبوا الياء ألفاً، فصار: استحى. وأمّا الخليل فيزعم أنه لما أعتلت العين سُكِّنَتْ، وسُكِّنَتْ اللام أيضاً كذلك بعدها بالإعلال، فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين. فإن قيل: فلا شيء لم يردوا المحذوف في المضارع، فيقولون: (يستحي)، ويرفعون الياء التي هي لام، ويدغمون فيها العين، فالجواب أن الذي منع من ذلك أنهم لو فعلوه لرفعوا ما لا يرتفع مثله في كلامهم؛ لأن الأفعال المضارعة إذا كان آخرها معتلاً لم يدخلها الرفع في شيء من الكلام. فأمّا قول الشاعر:

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيّتها فتعي فبيت شاذ وقد طعن على قائله" (ابن

عصفور ، 1996، 369-370).

والاصوب هو مذهب الزّجاج؛ لأنّ الفراء أقرّ أنّ القراءة بـ (يحيا) شاذ وقليل، والأمر الآخر أنّ حركة الياء الثانية ، ليست لازمة، وإنما تدخل للنصب ، أمّا بالنسبة للشاهد الذي استشهد به فهو شاذ، لم يُعرف قائله ، وقد تفرّد الفراء بذكره ، وفضلاً عن لم نجد من يُعصد هذه القراءة أو يذكرها غير الفراء .

فعل بمعنى مفعول

يرى الفراء أنّ فعل قد تأتي بمعنى مفعول ، وذلك في قراءة أبي الحويرث الحنفي ، في قوله تعالى: " **ما هذا بشري** "، في قوله: " **وحدّثنا الفراء قال: وحدّثني دعامه بن رجاء التيمي وكان غرا عن أبي الحويرث الحنفي أنه قال: "ما هذا بشري"**، أي ما هذا بمشتري " (الفراء ، 2، 1980/44) .

أمّا الزّجاج فقد ردّ الفراء وأنّ لم يصّرح باسمه ، إذ يقول في معانيه: " وقوله عزّ وجلّ: " **ما هذا بشراً** "، (يوسف :31). هذه القراءة المعروفة، وقد رُويت : ما هذا بشري، أي ما هذا بعد مُشْتَرَى. وهذه القراءة ليست بشيء، لأنّ مثل بشريّ " يكتب في المصحف بالياء" (الزّجاج ، 1988 ، 107/3) .

وقد نصَّ على هذه القراءة ابن جني في المحتسب: "ومن ذلك قراءة الحسن وأبي الحويرث الحنفي" ما هذا بشرى " بكسر الباء و الشين ، تحتمل هذه القراءة وجهين : أحدهما : أن يكون أراد ما هذا بمشري ، من قوله : "وشروه بثمانٍ بخسٍ" ، والآخر أن تكون الباء غير زائدة للتوكيد كالوجه الأول"(ابن جني ، 1994 ، 2 /342-343).

و رأى بعض اللغويين أن وجه ضعف هذه القراءة ، هي مخالفتها للرسم القرآني ، وهذا ما جعلها شاذة ، وهو مذهب الزجاج في شذوذ هذه القراءة ، وهو الأصوب .

الخاتمة:-

نحمدُ اللهَ حمدَ الشاكرينَ، ونصلي ونسلم على خاتم الانبياء وعلى آله وصحبه أجمعينَ، وبعدُ هذه المسيرة الماتعة ، في دراسة (الخلاف الصرفي بين الفراء (207هـ) والزجاج (311هـ) دراسة صرفية موازنة) ، ينبغي لنا أن نجمل إجمالاً شديد الإيجاز بأهم النتائج التي توصل إليها البحث ، ومن أهمها:

1— إنَّ الخلاف الصرفي لا يقل أهمية عن الخلاف النحوي الذي حظي باهتمام كبير ، فقد أفرد له مؤلفات كثيرة ، أهمها الانصاف في مسائل الخلاف (للأنباري)، ولم ينل الخلاف الصرفي ذلك الاهتمام ، بل كانت مسائله الخلافية مبنوثة في متون كتبه .

2- الفراء يميل كثيراً إلى مدرسته الكوفية، فنجدته متعصباً لها في أغلب آرائه .
3— لم يكن الزجاج متصيداً للأخطاء ، ولا متعصباً لمذهبه البصري ، بل كان غرضه الوصول إلى الصواب بالأدلة والحجج والبراهين .

4— أعتمد الفراء على السماع في أغلب مسائله، وبنى عليها آرائه اللغوية ، على خلاف الزجاج الذي أعتمد على القياس أكثر من السماع في بناء مسائله اللغوية .

5— يمتاز منهج الزجاج بالإيجاز عن مخالفته أو اعتراضه على كلام اللغويين مقدماً الأدلة المعززة لصحة قوله .

6— كثيراً ما لا يذكر الزجاج اسم الفراء عند مخالفته أو الاعتراض على قوله ، ويكتفي بتقديم اشارات بسيطة تدلُّ عليه .

المصادر:

*القرآن الكريم

•ابن جني ، أبو الفتح عثمان الموصلي ، 1954م ، المنصف ، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، احياء التراث، ط1، 1373هـ

- ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني 1994م ، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها ، ، تح: علي نجدي ناصف ، والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي، ط:2، القاهرة ، 1415هـ — 1994م .
- ابن جني ، لابي الفتح بن جني (د.ت)، التصريف الملوكي ، ، تح : عناية محمد سعيد بن مصطفى ، التمدن ، مصر ، ط:1، (د.ت) .
- ابن عصفور ، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِي الإشبيلي، أبو الحسن ، ١٩٩٦م ، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان ، ط:1.
- ابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي 1955م، لسان العرب ،دار صادر – بيروت (د.ت).
- أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي (د.ت) ، الجدل ، مطبعة مصر ، (د.ط).
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي البصري، 1381هـ — مجاز القرآن، تح: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي – القاهرة. (د.ت)
- الأخفش ، أبو سعيد الحسن بن مسعدة ، 1990م ، معاني القرآن ، ، تح: هدى محمود قراعة ،الخانجي ،(د.ت).
- الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ، ١٩٨٥ م . ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء بالأردن ط:3، ١٤٠٥ هـ -
- الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن (577هـ)(2009م)، الانصاف في مسائل الخلاف ، بين النحويين البصريين والكوفيين، مكتبة الساعي ، القاهرة،(د.ت) .
- الأندلسي ، محمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي(745هـ)، 1993م ، البحر المحيط ، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ،و علي محمد موض ،دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1، 1314هـ -
- الأنصاري، أحمد مكي (1964م)، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، ، المطابع الأميرية ، القاهرة ، 1384هـ .
- الحديثي ، الدكتورة خديجة الحديثي (2003م)، أبنية الصرّف في كتاب سيبويه معجم ودراسة ، ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ، لبنان ، ط1 .
- الحموي، ياقوت الحموي الرومي، 1993م، معجم الأدباء ، تح: د.إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت — لبنان ، ط:1.
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي 1985م ، سير أعلام النبلاء، شمس الدين، تح: إبراهيم الزبيق، مؤسسة الرسالة، ط:3، ١٤٠٥ هـ .
- الرمالي، ممدوح عبد العال (د.ت)، تطور التأليف في الدرس الصرّفي، منشورات جامعة المينا.
- الرّجّاج، أبو اسحاق إبراهيم بن السري ، 1988م معاني القرآن واعرابه ، تح : د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، ط:1، 1408هـ -
- سَطّام ،د. كاطع جار الله 2021م ، ،الخلاف الصرّفي في الفاظ القرآن الكريم بين البصريين والكوفيين ، ، ديوان الوقف الشيعي ، ط:1، 14هـ -

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون (1988م)، الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:3، 1408هـ -
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (911هـ)، (1979م)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط:2، 1399هـ -
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (1347هـ)، التبيان في إعراب القرآن، التقدم العلمية، القاهرة (د.ت)، 1347هـ .
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، 1980م، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي، و محمد علي النجار، الهيئة العامة المصرية، ط:2.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، أبو العباس (د.ت)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، (د.ط).
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر 2006م، الجامع لأحكام القرآن، تح: عبد الله بن محسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط:1، 1427هـ -
- القزويني، أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، أبو الحسين، ٩٧٩م، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ
- لابن خلكان (681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- محمد، الشاطر أحمد محمد الموجز في نشأة النحو، 1983م، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، د.ط.
- المفتاح في الصرف، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني (471هـ)، تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، - بيروت، ط:1، 1407هـ - 1987م .
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، 1988م .، إعراب القرآن، تح: زهير غازي زاهد، ط:3، عالم الكتب، بيروت .
- البحوث :-
- 1— داوود، م.م زينب أموري داوود، الخلاف النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية (رفع المبتدأ والخبر أنموذجاً)، / مجلة الجامعة العراقية، العدد (54ج2).
- 2— نذير بيرى عزيز أ. ع & .، حسين علي زعين أ.م. (2021). التيسيرُ الصّرفيُّ إشكاليّة المصطلح ومسوّغاته وأنماطه-44، 2(10)، Journal of Education College Wasit University، 79. <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol2.Iss10.2424>